

آراء الكبيسي لعملية تعريب النقود في مؤلفاته الاقتصادية

زيد ابراهيم جواد

zaid.ibrahim1105b@ircoedu.uobaghdad.edu.iq

أ.د. يحيى محمد علي

yahya.mohammed@ircoedu.uobaghdad.edu.iq

جامعة بغداد/كلية التربية ابن رشد للعلوم الانسانية/قسم التاريخ

الملخص

يعد الكبيسي من العلماء المعاصرين والباحثين الذين ركزوا على المنهج التاريخي والاقتصادي في مؤلفاته، حتى أصبح أحد أعلام مدرسة تاريخ الاقتصادي المعاصر، واتصفت كتاباته بالدقة والموضوعية والاعتزان، والقدرة على الإلمام بأطراف منهج البحث التاريخي وتفاصيله، وتمكن من إيجاد فهم خاص لمنهج البحث، ومفهوم خاص للتاريخ.

وهذا البحث المستل يبين عناية الكبيسي بدراسة النقود دراسة تاريخية اقتصادية، إذ بين أهمية النقود وجذورها، وركز على تعريب النقود لما له من أهمية اقتصادية كبيرة، وقد جاءت آراؤه حول النقود مبثوثة في كتبه، ولا سيما كتابه (الفكر الاقتصادي الإسلامي)، وبحثه الموسم (البعد القومي لعملية تعريب النقود).

وقد اشتمل هذا البحث على مبحثين:

المبحث الأول: أهمية النقود وجذورها التاريخية.

المبحث الثاني: تعريب النقود.

الكلمات المفتاحية: آراء، الكبيسي، النقود، الإسلامية.

Al-Kubaisi's views on the process of Arabizing money in His Economic Writings

Zaid Ibrahim Jawad

zaid.ibrahim1105b@ircoedu.uobaghdad.edu.iq

Prof. Dr. Yahya Mohammed Ali

yahya.mohammed@ircoedu.uobaghdad.edu.iq

Baghdad University\College of Education, Ibn Rushd for Human Sciences\ Department of History

Abstract

writings Al-Kubaisi is one of the contemporary scholars and researchers who focused on the historical and economic approach in his writings, until he became one of the pioneers of the school of contemporary economic history. . This inferred research shows Kubaisi's interest in the study of money, a historical and economic study, as he clarified the importance of money and its roots, and focused on the Arabization of money because of its great economic importance. The national dimension of the process of Arabization of money)

. This research included two topics: The first topic: the importance of money and its historical roots.

The second topic: Arabization of money.

Keywords: opinions, Kubaisi, money, Islamic.

يعد الكبيسي من العلماء المعاصرين والباحثين الذين ركزوا على المنهج التاريخي والاقتصادي في مؤلفاته، حتى أصبح أحد أعلام مدرسة تاريخ الاقتصادي المعاصر، واتصفت كتاباته بالدقة والموضوعية والالتزان، والقدرة على الإلمام بأطراف منهج البحث التاريخي وتفاصيله، وتمكن من إيجاد فهم خاص لمنهج البحث، ومفهوم خاص للتاريخ.

وكتب الكبيسي عن الخراج، والقطائع، والغنائم، والصيرفة، والقروض، والسفينة، والنقود، والملكية، والزراعة، والصناعة، ومن الجوانب التي ركز عليها الكبيسي النقود الإسلامية.

وهذا البحث المستل يبين عناية الكبيسي بدراسة النقود دراسة تاريخية اقتصادية، إذ بين أهمية النقود وجذورها، وركز على تعريف النقود لما له من أهمية اقتصادية كبيرة، وقد جاءت آراؤه حول النقود مبثوثة في كتبه، ولا سيما كتابه (الفكر الاقتصادي الإسلامي)، وبحثه الموسم (البعد القومي لعملية تعريف النقود).

ومن هذا اتجهت رغبة الباحث للكتابة في روى الكبيسي الاقتصادية حول النقود الإسلامية في مؤلفاته التاريخية في هذا البحث الموسوم (آراء الكبيسي حول النقود الإسلامية في مؤلفاته الاقتصادية).

مشكلة الدراسة:

إن تزايد النتاج التاريخي الاقتصادي وتداخله مع موضوعات عديدة أدى إلى صعوبة استخلاص النتائج المباشرة منه، وكانت مساهمة الدكتور حمدان الكبيسي في هذا الجانب مهمة، ولا سيما في مجال النقود الإسلامية، لذلك كان من الضروري الإحاطة بآراء الكبيسي وتلخيصها.

أهمية الدراسة:

يمكن إجمال أهمية هذه الدراسة بأنها تبين المكانة الريادية للدكتور الكبيسي في المجال التاريخي الاقتصادي، ولا سيما في مجال النقود الإسلامية.

وقد اشتمل هذا البحث على مبحثين:

المبحث الأول: أهمية النقود وجذورها التاريخية.

المبحث الثاني: تعريف النقود.

المبحث الأول

أهمية النقود وجذورها التاريخية

أولاً: أهمية النقود وجذورها:

لا خلاف في أهمية النقود، فقد تعامل بها كثير من الأقوام على مر العصور القديمة، وفي عصر ما قبل الإسلام وحتى ظهور الإسلام، والتي كانت لها أهمية كبيرة في الدولة العربية الإسلامية.

وأشار الكبيسي إلى عدد من النصوص التاريخية التي ضربت فيها الدنانير والدراهم، منها ما رواه المقرئ: أن أول من ضرب الدنانير والدراهم آدم (عليه السلام)^(١).

وفي رواية أخرى للمقرئ: أن أول من ضرب الدنانير والدراهم "قالغ بن غابر بن شالح بن أرفخشذ بن سام بن نوح (عليه السلام)"^(٢).

وذكر الحكيم في رواية يرفعها إلى عبد الله بن عباس (رضي الله عنه) مؤداها "أن نمرود بن كنعان وضع أول سكة في الأرض، يقصد: ضرب الدنانير والذهب"^(٣).

وفي رواية أخرى للبلاذري أنه كانت الدراهم من ضرب الأعاجم، وهي مختلفة الأوزان كباراً وصغاراً، وهي الفترة التي كانت قبل الإسلام^(٤).

وبعد ظهور الإسلام، تعامل العرب المسلمون بالدراهم الفارسية والدنانير الرومية، وكان النبي (ﷺ)، قد أقر الدراهم والدنانير على ما كانت عليه، وكذلك فعل الخليفة أبو بكر الصديق (رضي الله عنه)^(٥).

ويعزو الكبيسي أهمية النقود وأثرها في الدولة الإسلامية إلى عدة أسباب منها: المدى الواسع من المبادلة أولاً، وطبيعة الدوافع الاقتصادية والمالية في هذه الدولة^(٦)، فضلاً عن التطور

(١) الكبيسي، حمدان عبدالمجيد، أصول النظام النقدي في الدولة العربية الإسلامية، ط ١ (بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٨٨م)، ص ٧. ينظر: المقرئ، تقي الدين أبو العباس أحمد بن علي (ت ١٤٤١هـ/١٤٤١م)، إغاثة الأمة بكشف الغمة، ط ٢، (القاهرة، لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٥٧م)، ص ١٢٠.

(٢) المقرئ، إغاثة الأمة، ص ١٢١. ينظر: الكبيسي، أصول النظام النقدي، ص ٧.

(٣) الحكيم، أبو الحسن علي بن يوسف (ت بعد ٧٤٩هـ/١٣٤٨م)، الدوحة المشتبكة في ضوابط السكة، تح: حسين مؤنس، (مريد، مطبعة معهد الدراسات الإسلامية، ١٩٥٨م)، ص ١٠٨.

(٤) البلاذري، أحمد بن يحيى بن جابر بن داود (ت ٢٧٩هـ/٨٩٢م)، فتوح البلدان، ط ١، (بيروت، دار ومكتبة الهلال، ١٩٨٨م)، ص ٦٥١؛ الكبيسي، دراسات في تاريخ الاقتصاد العربي الإسلامي، (بغداد، مطبعة التعليم العالي، ١٩٨٨م)، ص ١٤٤.

(٥) الكبيسي، أصول النظام النقدي، ص ٧.

الهائل في مجالات الحياة الجديدة التي طرأت على المجتمع العربي^(٧)، وكذلك الزيادة المطردة في موارد الدولة، والتخصص الوظيفي الذي حدث عبر مراحل التطور الاقتصادي الكبير، كلها أمور جعلت الحاجة إلى نقود عربية ماسة، ويخلص من ذلك أنه لولا وجود النقود لصعب التعبير عن ثمن معين للسلع المعروضة في الأسواق^(٨).

وأوضح الكبيسي أن للنقود أهمية مزدوجة، فهي من جهة تحدد أثمان المبيعات، وقيم الأعمال، لذا كان من الضروري وجود قيم محددة ومعينة لوسائل الإنتاج والسلع^(٩). ويرى الكبيسي أن النقود هي الممثل الحقيقي لقيم الإنتاج والسلع^(١٠).

ثانياً: النقود في بلاد العرب:

ذكر الكبيسي أنه لما قامت دولة الإسلام، أقر الرسول (ﷺ) الدراهم والدنانير على ما كانت عليه، وفرض زكاة الأموال على ذلك، وحذا حذوه الخليفة الراشد أبو بكر الصديق (رضي الله عنه)^(١١). وبين الكبيسي أن الخليفة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) لما تولى الخلافة، حدد قيمة الدرهم الشرعي، إذ بدأ التفكير في ضرورة ضرب عملة عربية إسلامية، تقف أمام العملتين الساسانية والرومية، إذ رأى الخليفة أن الدراهم المتداولة في الأسواق مختلفة الأوزان منها البغلي^(١٢)، ومنها

(٦) الكبيسي، دراسات في تاريخ الاقتصاد العربي الإسلامي، ص ١٤٣؛ الكبيسي، أسواق بغداد حتى نهاية العصر البويهي (١٤٥-٣٣٤هـ / ٧٦٣-٩٤٥م)، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٧٧م، ص ٢٢٧.

(٧) الكبيسي، أصول النظام النقدي، ص ٧.

(٨) الكبيسي، الجوانب الاقتصادية في كتاب معجم البلدان، (بغداد، المجمع العلمي العراقي ٢٠١٣م)، ص ٣٤٨؛ دراسات في تاريخ الاقتصاد العربي الإسلامي، ص ١٤٣.

(٩) المرجع نفسه، ص ٣٤٨.

(١٠) المرجع نفسه، ص ٣٤٨.

(١١) الكبيسي، دراسات في تاريخ الاقتصاد الإسلامي، ص ١٤٤؛ أصول النظام النقدي، ص ٨.

(١٢) درهم البغلي: هي الدراهم التي ضربها رجل اسمه رأس البغل اليهودي بأمر الخليفة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه)، وأن وزنه وزن الدينار. وهذا يعني أنه أكبر الأوزان، أي أنه يزن عشرين قيراطاً، وهو في هذه الحالة يساوي ثمانية دنانير. ينظر: المقرئ، إغاثة الأمة، ص ١٢٢؛ حسين، طاهر راغب، النقود الإسلامية الأولى، ط ١، (بلا دار ومكان، ١٩٨٤م)، ص ١٩-٢٠؛

الطبري^(١٣)، ومنها المغربي وهو ثلاثة دوانيق^(١٤)، فقال عمر (ﷺ): انظروا الأغلب مما يتعامل به الناس من أعلاها وأدناها، فكان الدرهم البغلي والطبري فجمع بينهما، فكان اثني عشر دانقاً^(١٥)، فأخذ نصفها، فكان ستة دوانيق، فجعل الدرهم العربي الإسلامي في ستة دوانيق^(١٦).

وأشار الكبيسي أيضاً إلى أن الدراهم التي ضربها الخليفة عمر بن الخطاب (ﷺ) كانت تحمل الشارات الأجنبية، غير أنه زاد على بعضها عبارة (الحمد لله)، وعلى بعضها الآخر (محمد رسول الله)، وهذا يعني أن الخليفة عمر بن الخطاب (ﷺ) وضع نهجاً جديداً للسكة^(١٧)، حتى يتلاءم مع الإضافات التي أحدثها الخليفة^(١٨).

(١٣) الدرهم الطبري: هي الدراهم التي كانت تأتي من طبرية الشام إلى بلاد العرب حيث كانت معظم تجارة العرب من الدولة الرومانية، أو أنها عرفت بتلك التسمية لأنها كانت تضرب فعلاً بتلك المدينة زمن الرومان. ينظر: المقرئ، إغاثة الأمة، ص ١٢١.

(١٤) الدرهم المغربي: هي الدراهم التي كانت سائدة في المغرب العربي، وهي أضعف الدراهم قيمة، إذ تبلغ قيمتها ثلاثة دوانيق. ينظر: الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري (ت ٤٥٠هـ/ ١٠٥٨م)، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، تح: أحمد جاد، (القاهرة، دار الحديث، بلا تاريخ)، ص ٢٣٧.

(١٥) الدانق: لفظ قديم في اللغة الفارسية القديمة، واللغة الأرمينية للدلالة على وزن معين وفي النقد أيضاً. وقد استعمل في العصر الإسلامي كوحدة نقدية قيمتها تساوي سدس الدرهم والدرهم في حينه وحدة من الفضة تساوي ١٠، ٧ من الدينار الإسلامي المعرب الذي يزن ٤، ٢٥ غرام ذهب. ينظر: المقرئ، إغاثة الأمة، ص ٨٤؛ الخطيب، مصطفى عبد الكريم، معجم المصطلحات والألقاب التاريخية، ط ١ (بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٩٦م)، ص ١٧٥.

(١٦) الكبيسي، الجوانب الاقتصادية في كتاب معجم البلدان، ص ٣٤٨؛ أسواق بغداد، ص ٢٢٧-٢٢٨. وينظر: الماوردي، الأحكام السلطانية، ص ٢٣٧.

(١٧) السكة: وهي الختم على الدنانير والدراهم المتعامل بها بين الناس بطابع حديد ينقش فيه صور أو كلمات مقلوبة ويضرب بها الدينار والدرهم. ينظر: ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد بن خلدون الحضرمي (ت ٨٠٨هـ/ ١٤٠٥م)، المقدمة، تحق: بشار عواد معروف، ط ١، (بيروت، دار الغرب الإسلامي، ٢٠٠٢م)، ج ٢، ص ٦٦٤.

(١٨) البيهقي، إبراهيم بن محمد (ت ٣٢٠هـ/ ٩٣٢م)، المحاسن والمساوئ، تح: محمد بدر الدين النعساني، (مصر، مطبعة السعادة، ١٩٠٦م)، ص ١٢٨؛ الكبيسي، أصول النظام النقدي، ص ١٠.

وأشار الكبيسي أنه لما بويع الخليفة عثمان (رضي الله عنه) ضرب دراهم ونقش عليها (الله)، وكذلك فعل الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) أبان خلافته^(١٩).

وأشار أيضاً أنه نقل عن معاوية بن أبي سفيان أنه سك في خلافته دراهم زنة كل منهما ستة دنانير، وأوعز لواليه على العراق زياد بن أبيه بضرب الدراهم، كما ضرب الخليفة معاوية دنانير نقش عليها تمثالاً متقلداً سيفاً، ويذكر أن وزنها كان ناقصاً^(٢٠).

وذكر الكبيسي ما قام به عبد الله بن الزبير بمكة من ضرب دراهم مدورة، ويقال: إنه أول من ضرب الدراهم المستديرة، ونقش عليها بعض العبارات الإسلامية^(٢١).

وبين الكبيسي إننا نفتقر إلى نماذج من هذه النقود، وعزا الكبيسي ذلك إلى احتمال صهرها عند إصلاح السكة زمن الخليفة عبد الملك بن مروان^(٢٢).

وأوضح الكبيسي رأيه بهذا الصدد أن الخليفة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) لم يضرب نقوداً جديدة بكل مواصفاتها، وإنما أضاف على سمة النقود الأجنبية بعض العبارات منها (الحمد لله) وفي بعضها الآخر (محمد رسول الله)^(٢٣).

ويرى الكبيسي أن هذه النقود بجميع الأنواع كانت نقوداً قليلة العدد، ولم يعم التعامل بها، ثم إنها كانت على سمة الضرب القديم، أي: بها تأثيرات أجنبية^(٢٤).

وبين الكبيسي بهذا الصدد أن الدولة العربية الإسلامية وقتئذ كانت ذات نسبة نقدية منخفضة، بمعنى أن نسبة عرض النقد إلى الدخل القومي نسبة منخفضة عموماً، إذا ما قورنت بتلك النسب التي كانت سائدة في الدول المعاصرة لها^(٢٥).

(١٩) المقرئزي، إغاثة الأمة، ص ١٢٤؛ الكبيسي، أسواق بغداد، ص ٢٢٨؛ أصول النظام النقدي، ص ١٠؛ تاريخ الاقتصاد الإسلامي، ص ١٣٦.

(٢٠) الكبيسي، دراسات في الاقتصاد الإسلامي، ص ١٤٧؛ أصول النظام النقدي، ص ١٠. وينظر: البلاذري، فتوح البلدان، ص ٥٢٤؛ المقرئزي، تقي الدين أبو العباس أحمد بن علي (ت ٨٤٥هـ / ١٤٤١م)، رسائل المقرئزي، ط ١، (القاهرة، دار الحديث، ١٩٩٩م)، ص ٨.

(٢١) الكبيسي، دراسات في الاقتصاد الإسلامي، ص ١٤٧. وينظر: ابن خلدون، المقدمة، ص ٦٦٥.

(٢٢) الكبيسي، أصول النظام النقدي، ص ١٠.

(٢٣) الكبيسي، دراسات في الاقتصاد الإسلامي، ص ١٤٥.

(٢٤) المرجع نفسه، ص ١٤٧.

وعزا الكبيسي رأيه في ذلك إلى أسباب عدة، منها: حداثة نشوء الدولة، والافتقار إلى سوق نقدية ومالية متطورة^(٢٦).

ويرى الكبيسي أن هذه الظاهرة استمرت لحقبة غير قصيرة في مراحل التطور الاقتصادي التي مرت بها الدولة العربية الإسلامية^(٢٧).

وأوضح أيضاً أن هذا كله نابع من كون الطلب على النقد، كان يجري من أجل تغطية الحاجات اليومية الضرورية، وهذا ناتج بدوره من ضالة الادخارات، وجريان المعاملات الاقتصادية، غالباً على أساس الدفع النقدي المباشر^(٢٨).

وأكد الكبيسي أن الدولة الإسلامية ظلت تتعامل بالعملات الأجنبية الساسانية والرومانية على الرغم من التعديلات التي أحدثت عليها في الفترات السابقة لتعريب نظام النقود في عهد عبد الملك بن مروان^(٢٩).

ورأى الكبيسي أن المرحلة الأولى التي مرت بها العملة بعد الإسلام قد تميزت بعدة أمور منها:

١ - ضرب عملة عربية إسلامية على غرار العملات الساسانية والبيزنطية، مع نقش بعض العبارات الإسلامية على وجهي العملة.

٢ - حصول اختلاف في وزن العملة وشكلها من ولاية إلى أخرى.

٣ - استمرار تداول العملات الساسانية والبيزنطية إلى جانب العملة العربية الإسلامية المحلية، وما كان هذا يسببه من مشاكل وملابسات دينية ومالية واقتصادية للدولة العربية الإسلامية وللمواطنين على حد سواء.

ومهما يكن فإن الكبيسي رأى بأن هذه المرحلة كانت تدل على ظهور رغبة صادقة وأكيدة لدى المسؤولين العرب المسلمين من أجل تحقيق الاستقلال المالي الناجز، وضرب عملة

(٢٥) الكبيسي، أصول النظام النقدي، ص ١١.

(٢٦) المرجع نفسه، ص ١١.

(٢٧) المرجع نفسه، ص ١١.

(٢٨) المرجع نفسه، ص ١١.

(٢٩) الكبيسي، دراسات في تاريخ الاقتصاد الإسلامي، ص ١٤٧.

عربية إسلامية صرفة تحمل الطابع العربي الإسلامي والتخلص من سيادة وتداول العملتين الساسانية والبيزنطية وهذا ما تحقق فعلاً لاحقاً^(٣٠).

المبحث الثاني

تعريب النقود

ذكر الكبيسي أن جميع الروايات التاريخية تتفق على أن الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان (٦٥ - ٨٦ هـ)، هو أول من ضرب النقود العربية بشكلها المتميز تماماً عن النقود الأجنبية^(٣١).

لكن يلاحظ أن هناك اختلاف في الروايات التاريخية التي أوردها الكبيسي في تاريخ تعريب وضرب النقود، فرواية البلاذري تؤكد أن ضرب الخليفة عبد الملك بن مروان للدنانير بدأ سنة (٧٤ هـ / ٦٩٣ م)، ثم ضربها سنة (٧٥ هـ / ٦٩٤ م)، وأن الحجاج ضرب دراهم بغلية كتب عليها (بسم الله)، ثم كتب عليها بعد سنة (الله أحد الله الصمد)^(٣٢).

ولقد سُميت الدراهم التي ضربها الحجاج بالمكروهة، واختلف في سبب تسميتها بذلك، فقال بعضهم: لأن الفقهاء كرهوها لما عليها من آيات قرآنية، وقد يحملها الجنب والمحدث، ونكر بعض المصادر أن أهل المدينة لم ينكروا منها سوى نقشها فان فيه صورة^(٣٣)، وقالوا: قاتله الله: أي شيء صنع للناس، الآن يأخذه الجنب والحائض^(٣٤)، وقال آخرون كرهوا نقصها فسميت مكروهة^(٣٥).

وهنا أوضح الكبيسي رؤيته بأن الدوافع السياسية وراء تسمية الدراهم التي ضربها الحجاج بالمكروهة، فبين أن مبعث هذه التسمية خصوم الحجاج الكثيرون، وقال: وإلا أين الفقهاء والقراء من دراهم الخليفة عمر (رضي الله عنه)، ودراهم عبد الله بن الزبير وأخيه مصعب، ومن دراهم الخليفة عبد

(٣٠) المرجع نفسه، ص ١٤٦.

(٣١) الكبيسي، أصول النظام النقدي، ص ١٣.

(٣٢) البلاذري، فتوح البلدان، ص ٥٢٨. وينظر: الكبيسي، أصول النظام النقدي، ص ١٦.

(٣٣) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص ١٩٧.

(٣٤) المقرئ، إغاثة الأمة، ص ١٢٧-١٢٨.

(٣٥) البلاذري، فتوح البلدان، ص ٥٢٨.

الملك بن مروان نفسه، وبين أن كل هؤلاء سكوا دراهم عليها آيات من القرآن الكريم، أو اسم النبي (ﷺ) (٣٦).

فرجّح الكبيسي أن الذين أطلقوا عليها وصف المكروهة إنما هو نتيجة الأعمال التي قام بها الحجاج من إحباط حركة عبد الله بن الزبير، وضرب الكعبة الشريفة بالمنجنيق، وقتله في هذه الحركة عدداً من أبناء الصحابة وأحفادهم، وكل هذه الأمور ألّبت الناس فتحاملوا عليه، وصاروا يبحثون ويفتشون عن مثلبة له، أو هفوات ارتكبها لعلمهم ينالون منه، غير أنه فُت في عضدهم، إذ أشار الكبيسي إلى أن الإمام مالك بن أنس لم يرَ بأساً في التعامل بها؛ لأن ذلك لا يتعارض مع جوهر الدين، وهكذا بقيت هذه الدراهم معمولاً بها في عهد الخليفة عبد الملك بن مروان وابنه الوليد، ثم الخليفة سليمان، وكذلك زمن الخليفة عمر بن عبد العزيز (٣٧).

وهنا يرى الباحث من عرض آراء الكبيسي ورؤيته أن وراء تسمية الدراهم التي ضربها الحجاج بالمكروهة دوافع سياسية أملاها بغض الناس للحجاج نتيجة لسياسته القاسية، وإنها مقبولة لا بأس بها على حسب رأي الفقهاء، ومنهم الإمام مالك بن أنس، والدليل على ذلك أن التعامل بها ظل مدة زمنية ليست بالقليلة من بعده.

في حين روى المقرئ أن الخليفة عبد الملك بن مروان كان قد ضرب الدنانير سنة (٧٦هـ/٦٩٥م) تحت اسم الدينار العربي الإسلامي، ليحل محل العملات لبيزنطية والفارسية التي تتعامل بها الدولة (٣٨).

وروى الماوردي أن عبد الملك بن مروان أمر الحجاج أن يضرب الدراهم بالعراق، فضربها سنة أربع وسبعين، وكذلك روى الماوردي أن الحجاج ضربها في آخر سنة خمس وسبعين (٣٩).

وكذلك أشار ابن خلدون إلى أمر عبد الملك الحجاج، بضرب الدراهم وتمييز المغشوش من الخالص وذلك سنة أربع وسبعين (٤٠).

(٣٦) الكبيسي، البعد القومي لعملية تعريب النقود في الدولة العربية الإسلامية، بحث مستل من مجلة آداب المستنصرية، العدد الخامس، (١٤٠٠هـ/١٩٨٠م)، ص ٦٩.

(٣٧) الكبيسي، البعد القومي لعملية تعريب النقود، ص ٧٠.

(٣٨) المقرئ، إغاثة الأمة، ص ٩٠؛ الكبيسي، أصول النظام النقدي، ص ١٥.

(٣٩) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص ١٩٧. وينظر: الكبيسي، أصول النظام النقدي، ص ١٣-١٥.

(٤٠) ابن خلدون، المقدمة، ج ٢، ص ٦٦٥؛ الكبيسي، أصول النظام النقدي، ص ١٥.

في حين قال الطبري: ضُربت الدنانير في بلاد الشام من قبل الخليفة عبد الملك بن مروان، والدرهم في العراق من قبل والي الحجاج بن يوسف الثقفي سنة (٧٦هـ/٦٩٥م)^(٤١).
أما رواية الحكيم عن بدء والي الحجاج ضرب النقود، فقال: ضربها سنة أربع وسبعين من الهجرة، وقيل: سنة خمس وسبعين^(٤٢).

ونبّه للكبيسي إلى بعض الهفوات في رأي الحكيم في الروايات التي أوردها، فالحكيم لم يفتن أن الحجاج بن يوسف الثقفي كان والياً على الحجاز سنة (٧٤هـ) وأنه قدّم إلى العراق في سنة (٧٥هـ)^(٤٣).

وبين الكبيسي أن الحكيم لم يجزم فيما ذهب إليه في روايته أن عبد الملك ضربها سنة (٧٤هـ)، إذ استترك وقال: "وقيل: أول من ضربها مصعب بن الزبير في أيام عبد الله بن الزبير سنة سبعين على ضرب الأكاسرة"^(٤٤).

وأوضح الكبيسي أيضاً أن الحكيم أهمل مبادرة عبد الله بن الزبير حين قام في مكة، إذ ذكر البلاذري، وابن الأثير، والماوردي: أن عبد الله بن الزبير ضرب دراهم مستديرة حين قام في مكة، ويقال: إنه أول من ضرب الدراهم المستديرة، ونقش عليها عبارات إسلامية وأعطاهما الناس^(٤٥).

وأشار الكبيسي هنا أن الحكيم تجاهل أيضاً المشورة التي أشار بها خالد بن يزيد بن معاوية إلى الخليفة الملك بن مروان، والتي أوردها المقرئ، وابن الأثير حين أشار عليه أن يترك دنانير الروم، وينهى عن المعاملة فيها، ويضرب الناس دراهم ودنانير فيها ذكر الله، فضرب الدنانير والدرهم وجعل وزن الدينار اثنين وعشرين قيراطاً^(٤٦).

(٤١) الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير (ت ٣١٠هـ/٩٢٢م)، تاريخ الرسل والملوك، ط ١، (بيروت، دار التراث، ١٩٦٧م)، ج ٦، ص ٢٥٦؛ الكبيسي، في الفكر الاقتصادي الإسلامي حقائق وآفاق ومعالجات، مطبعة ديوان الوقف السني - بغداد، ط ١ (١٤٣٥هـ/٢٠١٤م)، ص ١١٧.

(٤٢) الحكيم، الدوحة المشتبكة، ص ١٠٩؛ الكبيسي، في الفكر الاقتصادي الإسلامي، ص ١١٧.

(٤٣) الكبيسي، في الفكر الاقتصادي الإسلامي، ص ١١٧.

(٤٤) المرجع نفسه، ص ١١٥.

(٤٥) المرجع نفسه، ص ١١٦.

(٤٦) المرجع نفسه، ص ١٢٠. وينظر: المقرئ، إغاثة الأمة، ص ٥٤.

وهنا بين الكبيسي رؤيته بأن رواية البلاذري وابن خلدون كانتا جديرة بالثقة، وليس ثمة ما يدل على ضعفها؛ لأنه كانا أدق المؤرخين الذين تناولوا موعد ضرب الحجاج بن يوسف الثقفي للنقود في العراق^(٤٧).

وقد وضح الكبيسي أن عام أربعة وسبعين للهجرة هو التاريخ المرجح والمقبول الذي بدأت فيه عملية تعريب النقود؛ لأنه هو العام الذي يلي وقوع الحرب بين العرب المسلمين وبين البيزنطيين، الأمر الذي دعا العرب المسلمين إلى التفكير في وضع عملة مستقلة متميزة^(٤٨). وعلى الرغم من نقد الكبيسي لروايات الحكيم إلا أنه أكد أن بعض هذه الروايات لا يمكن للباحث في مجال ضرب النقود الاستغناء عنها^(٤٩).

أولاً: أسباب تعريب النقود:

وقف وراء تعريب النقود عدد من الأسباب بينها الكبيسي، وهذه الأسباب هي:

١ - الدوافع السياسية:

أوضح الكبيسي أن عمل عبد الملك بن مروان هذا كان الخط السياسي العام الذي اعتمده، وكان يرمي من ورائه إلى تحقيق الأهداف الكبرى لتلك المرحلة التاريخية، وفي الوقت نفسه محاولة منه للتصدي لمكانة الدينار البيزنطي وسيادته المالية^(٥٠).

كما بين الكبيسي أن عبد الملك بن مروان كان يرمي من وراء ذلك إظهار الدور الذي يمكن أن تؤديه القوة العربية الجديدة في الميدان الاقتصادي المالي، بعد أن أثبتت تفوقها الكبير في المجال العسكري، وإزاء ذلك زاد اهتمامه في بناء مؤسسات الدولة الحيوية واستكمال سيادتها، وكان من الطبيعي أن ينصرف جزء من هذا الاهتمام إلى التفكير في تعريب النقود، وأن الغرض من هذا كله تمهيد السبيل لصبغ الدولة الإسلامية بالصبغة العربية على وفق سياسة مرسومة رسماً متقناً^(٥١).

^(٤٧) الكبيسي، أصول النظام النقدي، ص ١٦؛ في الفكر الاقتصادي الإسلامي، ص ١١٧.

^(٤٨) الكبيسي، أصول النظام النقدي، ص ٢٣.

^(٤٩) الكبيسي، في الفكر الاقتصادي الإسلامي، ص ١٢٢.

^(٥٠) الكبيسي، دراسات في تاريخ الاقتصاد الإسلامي، ص ١٥٠؛ أصول النظام النقدي، ص ٢٢.

^(٥١) الكبيسي، دراسات في تاريخ الاقتصاد الإسلامي، ص ١٥١؛ أصول النظام النقدي، ص ٢٢-٢٣.

٢ - الدوافع المالية:

بين الكبيسي أن الخليفة عبد الملك بن مروان، استهدف مواكبة النمو الاقتصادي الذي شهدته الدولة، وتلمس العوامل والمتغيرات الاقتصادية والمالية المهمة في ذلك ورأي الكبيسي أن النمو الاقتصادي ينبغي ألا يهمل عملية إصلاح النظام النقدي في خلق النمو فحسب، وإنما في خلق الظروف الملائمة لتسهيل عملية النمو^(٥٢).

وأكد الكبيسي أن التوسع في سك النقود الجديدة، من أجل تحقق الإقبال على النقد والثقة به، وتغطية حاجات المعاملات التجارية في الأسواق من قبل المتعاملين بها، في قطاع التبادل النقدي الذي توسع على حساب المقايضة العينية، فحين تحل المعاملات التجارية التي يزداد حجمها يتوسع حجم السلع المتبادلة باستمرار وهكذا ينمو حجم العملة التي يتداولها الجمهور^(٥٣).

وأوضح الكبيسي أن عبد الملك بن مروان أراد التخلص من احتكار البيزنطيين الروم للدينار وتحكمهم في سعره، وبخاصة في بلاد الشام ومصر^(٥٤).

ويرى الكبيسي أن نشوب الحرب بين المسلمين والبيزنطيين بقيادة جستنيان الثاني^(٥٥) هو السبب المرجح في عملية تعريب النقود مع عدم إهمال الأسباب الأخرى^(٥٦).

وكان سبب نشوب الحرب، هو إيقاف الخليفة عبد الملك بن مروان دفع المال الذي اتفق على أدائه للبيزنطيين، إذ كان يؤدي إليه في كل جمعة ألف دينار خوفاً منه على المسلمين، وبعدما فرغ عبد الملك من مشاكله الداخلية، امتنع عن دفع المال، فنشبت الحرب، وأدى ذلك إلى إنهاء معاهدة السلام بين العرب المسلمين والبيزنطيين، والتي استمرت عشر سنوات^(٥٧).

(٥٢) الكبيسي، دراسات في تاريخ الاقتصاد الإسلامي، ص ١٥١.

(٥٣) الكبيسي، دراسات في تاريخ الاقتصاد الإسلامي، ص ١٥١.

(٥٤) المرجع نفسه، ص ١٥٢.

(٥٥) هو الإمبراطور الروماني جستنيان المتوفى عام ٥٦٥ م. ينظر: البرازي، محمد محسن، حول الفقه الإسلامي والفقه الروماني، مجلة الرسالة/العدد ١٠٨، لسنة ١٩٣٥ م: ١٢١٥.

(٥٦) الكبيسي، أصول النظام النقدي، ص ٢٣.

(٥٧) الكبيسي، أصول النظام النقدي، ص ٢٤؛ دراسة في تاريخ الاقتصاد الإسلامي، ص ١٥٢؛ الرئيس، محمد ضياء الدين، الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية، ط ٣، (مصر، دار المعارف، ١٩٦٩ م)، ص ٢٠٥.

وأشار الكبيسي أن جستنيان الثاني رفض أن يستلم المبلغ المتفق عليه بنقود تختلف عن ذي قبل، ولم يعهد رؤيتها ولم يألف التعامل بها، وفي المقابل فالعرب المسلمون لم يعودوا يقبلون على نقودهم أشكالاً ذات طابع بيزنطي^(٥٨).

٣ - الدوافع الدينية:

أشار الكبيسي إلى أن الحرب بين الخليفة عبد الملك والبيزنطيين اقترنت بمسألة القراطيس التي أثارت الشعور الديني والقومي لمساسها بحثيات الدين والمصلحة الاقتصادية^(٥٩).
إذ أمر الخليفة عبد الملك بن مروان بإزالة عبارات تنسب السيد المسيح إلى الربوبية، والتي كانت تطرز في رؤوس الصحف، وأمر أن يكتب مكانها: (قل هو الله أحد)، فاغتاظ الملك البيزنطي من هذا الإجراء، وكتب إلى الخليفة عبد الملك بضرورة الإقلاع عن كتابة مثل هذه العبارات، والا سوف يضرب الملك البيزنطي دنانير جديدة يضع عليها ما يسيء إلى الرسول (ﷺ)^(٦٠).

وإزاء هذا التهديد استشار الخليفة عبد الملك من حوله فأشار عليه خالد بن يزيد بن معاوية بأن يترك دنانيرهم، ويمنع التعامل بها، ويضرب للناس دراهم ودنانير جديدة فيها ذكر الله، ويمنع أن يدخل بلاد الروم شيء من القراطيس، وذكر أن الذي أشار إلى الخليفة عبد الملك بن مروان بضرب سكك للدراهم والدنانير عليها صورة التوحيد هو محمد بن علي بن الحسين، والذي أكد على الخليفة أن يثبت أوزان الدراهم والدنانير المنوي سكها قائلاً: "وتعمد إلى وزن ثلاثين درهماً عدداً من الثلاثة أصناف، التي العشر منها وزن عشرة مثاقيل، وعشرة منها ستة مثاقيل، وعشرة منها وزن عشرة مثاقيل، فتكون العدة من الجميع وزن سبعة مثاقيل وتصب صنجات من قوارير لا تستحيل إلى زيادة ونقصان"^(٦١).

(^{٥٨}) الكبيسي، أصول النظام النقدي، ص ٢٤؛ دراسات في التاريخ الاقتصادي الإسلامي، ص ١٥٢.

(^{٥٩}) الكبيسي، أصول النظام النقدي، ص ٢٤. وينظر: البيهقي، المحاسن والمساوي، ج ٢، ص ١٢٨.

(^{٦٠}) الكبيسي، أصول النظام النقدي، ص ٢٤.

(^{٦١}) البيهقي، المحاسن والمساوي، ج ٢، ص ١٢٨؛ الكبيسي، أصول النظام النقدي، ص ٢٥.

ويرى الكبيسي أن هذا النص يوضح أخطر الوقائع في تاريخ العرب الاقتصادي عامة، وأهمية الإصلاح النقدي الذي قام به عبد الملك بن مروان خاصة^(٦٢).

٤ - البواعث القومية:

أوضح الكبيسي رؤيته في هذا الدافع أن الدولة الإسلامية الواسعة الأرجاء لا يمكن لها أن تظل معتمدة على نشاطها المالي والاقتصادي المتزايد على نقد أجنبي محدود الكمية متبقي من أيام ما قبل الإسلام، أو يرد من بلاد الروم أو الفرس بوسيلة تجارية وبكميات ضئيلة، تهددها الحرب بالانقطاع من آنٍ لآخر، وهذا ما يخص الدنانير البيزنطية، أما الدراهم؛ فإن كثيراً من العملة الفضية الساسانية كان مغشوشاً^(٦٣).

ويرى الكبيسي أيضاً أن وضع النقود في الدولة الإسلامية كان يستدعي النظر فيه^(٦٤)، فقد كانت النقود مختلفة الأوزان والقيم من دون أن يكون هناك مقياس ثابت موحد يمكن الركون إليه^(٦٥).

ويرى الكبيسي أنه ليس هناك شك أن حالة النقود هذه كانت تشكل عائقاً كبيراً أمام النشاط التجاري المتزايد الذي شهدته مؤسسات الدولة والأسواق التجارية، ويرى أيضاً أن العرب المسلمين كانوا يلاقون حرجاً عند أداء مقدار فريضة الزكاة^(٦٦).

وأكد الكبيسي أن الخليفة عبد الملك بن مروان شعر بضرورة وضع نظام إداري واقتصادي موحد لكل أقاليم الدولة الإسلامية سواء من الناحية السياسية، والمالية، أو الإدارية وعندئذٍ أقدم على صبح إدارة الدولة بالصبغة القومية حيث بدأ في تعريب الدواوين^(٦٧).

(٦٢) الكبيسي، أصول النظام النقدي، ص ٢٥.

(٦٣) الكبيسي، دراسات في تاريخ الاقتصاد، ص ١٥٤.

(٦٤) الكبيسي، دراسات في تاريخ الاقتصاد، ص ١٥٤؛ أصول النظام النقدي، ص ٢٦.

(٦٥) المقرئزي، إغاثة الأمة، ص ١٢٨-١٢٩؛ الكبيسي، أصول النظام النقدي، ص ٢٧.

(٦٦) الكبيسي، دراسات في تاريخ الاقتصاد الإسلامي، ص ١٥٤؛ أصول النظام النقدي، ص ٢٧.

(٦٧) الكبيسي، أصول النظام النقدي، ص ٢٧. وينظر: الجهشيار، أبو عبد الله محمد بن عبدوس (ت ٣٣١هـ/ ٩٤٣م)، كتاب الوزراء والكتاب، تح: مصطفى السقا وآخرين، ط ١، (مصر، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ١٩٣٨م)، ص ٣٠.

ثانيًا: دور ضرب النقود:

أوضح الكبيسي عناية الدولة الإسلامية بإقامة دور ضرب النقود في المدن الكبرى، وأن دور الضرب أصبحت تؤدي مهمات جليلة، لا تقل شأنًا عما تؤديه مصارف الإصدار اليوم، فهي كانت تتولى ضرب الكميات اللازمة من النقود التجارية في التعامل لتنشيط الحركة التجارية، وتزويد من إنتاجها أو تقلل منه على حسب حاجة السوق، كما أن دور الضرب تولت استبدال النقود القديمة التي بطل استعمالها^(٦٨).

ويرى الكبيسي أن دور الضرب كانت تشكل مورداً مهماً لبيت المال؛ لأنها تقوم بسك ما يقدمه الأفراد من سبائك على وفق الوزن المقرر نظير تقاضي رسوم معينة^(٦٩).

وبين الكبيسي أن العمل بدور الضرب لا يجري على طول أيام السنة وخاصة في الشرق الإسلامي، وإنما في مواسم معينة مثل أعياد النيروز واستقبال السنة، وافتتاح الخراج، وتولية العمال والاستبدال، وضرب الدراهم والدنانير^(٧٠).

وكانت أعمال الإدارة في دار الضرب موكلة إلى شخص يسمى متولي دار الضرب، وكان الإشراف الرسمي عليها للقاضي، ويرى الكبيسي أن سبب ذلك هو ضمان شرعية النقود التي تصدر عن دار السكة، سواء من حيث جواز العيار أو الوزن، أما متولي دار الضرب فكانت له السلطة المباشرة على العمال في الدار^(٧١).

ثالثًا: تطور النقود في العصر العباسي:

استهل العباسيون حكمهم بأن نقلوا دار ضرب النقود إلى الأنبار، كما انقصوا الدرهم المتداولة في الأسواق حبة^(٧٢)، ذلك أن الخليفة السفاح قطع منها ونقصها به، ثم نقصها حبتين^(٧٣).

(٦٨) الكبيسي، أسواق بغداد، ص ٢٥٢؛ دراسات في تاريخ الاقتصاد، ص ١٦٢.

(٦٩) الكبيسي، أسواق بغداد، ص ٢٥٣.

(٧٠) المرجع نفسه، ص ٢٥٥.

(٧١) المرجع نفسه، ص ٢٥٦.

(٧٢) الكبيسي، أصول النظام النقدي، ص ٣١.

(٧٣) الكبيسي، أسواق بغداد، ص ٢٢٩.

وأوضح الكبيسي رأيه في هذه الخطوة أن وراءها أسباب، منها: أن هناك اعتبارات اقتصادية أملت بها ظروف الدولة الجديدة من الخليفة العباسي الأول، فوقع تحت تأثيرها، فأمر بإنقاص وزن الدرهم حبة واحدة، ولما اشتدت عليه الظروف اضطر إلى إنقاص وزن الدرهم مرة أخرى حبتين في عهده القصير (١٣٢ - ١٣٦هـ) (٧٤).

وبين الكبيسي رأيه أن السفاح بإجرائه هذا استهدف التخفيف عن كاهل الشعب، وأن يسن سنة صالحة بدليل أن الخليفة الثاني، أبو جعفر المنصور، هو الآخر أقدم على إنقاص وزن الدرهم ثلاث حبات (٧٥).

ولم يطرأ تعديل جوهري على الدينار الإسلامي، خاصة في عهد السفاح (٧٦). فكان الدينار بالحجم والقطر والوزن نفسه (٧٧).

إلا أن الخلفاء العباسيين نقشوا آيات أخرى على الدينار إشارة لحق العباسيين في الخلافة وقرابتهم من الرسول (ﷺ) (٧٨).

ويرى الكبيسي أن الهدف من ذلك هو إظهار حقوق العباسيين التي كانوا يطالبون بها، إذ وضعوا الآية: ﴿قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى﴾ (٧٩).

وإبان خلافة أبي جعفر المنصور حدث تطور جديد، إذ نقشت على النقود اسم ولي العهد، فقد وجدت نقوش عليها "مما أمر به المهدي بن أمير المؤمنين"، كما سمح الخليفة أبو جعفر لبعض الولاة في الأقاليم أن يثبتوا أسمائهم على الدراهم. واتبعه في هذا النهج خلفاء آخرون (٨٠)، أمثال الخليفة محمد المهدي ف ضرب دراهم وظهر اسمه عليه (٨١).

(٧٤) الكبيسي، أسواق بغداد، ص ٢٢٩.

(٧٥) الكبيسي، أصول النظام النقدي، ص ٣١؛ أسواق بغداد، ص ٢٢٩.

(٧٦) النقشبندی، ناصر السيد محمود، الدينار الإسلامي في المتحف العراقي، (بغداد، مطبعة بغداد، ١٩٥٣م)، ج ١، ص ٣٧؛ الكبيسي، أسواق بغداد، ص ٢٣٠.

(٧٧) الكبيسي، أصول النظام النقدي، ص ٣٢.

(٧٨) الكبيسي، أسواق بغداد، ص ٢٣٠.

(٧٩) سورة الشورى: الآية ٢٣.

(٨٠) الكبيسي، أصول النظام النقدي، ص ٣٢.

وأوضح الكبيسي سبب اهتمام الدولة بالنقود المتداولة في الأسواق، من أن الخلفاء أنفسهم كانوا يشرفون بصورة مباشرة على دور الضرب، لكي يتحققوا من ضبط وزن النقود، وليبعدوا عنها احتمالات الغش والتزيف^(٨٢).

وذكر المقرئ أن الخليفة هارون الرشيد أول خليفة تولى عن الإشراف بنفسه عن دور الضرب، وصير هذه المهمة الخطيرة إلى من كان يثق به، مع أن الخلفاء من قبله كانوا هم من يتولون النظر في عيار الدراهم والدنانير بأنفسهم^(٨٣).

ورجح الكبيسي أن هارون الرشيد اتخذ هذا الإجراء لكثرة مشاغله، وطبيعة الظروف التي كانت تحتم عليه قضاء مدة طويلة من السنة خارج العاصمة، حاجاً أو غازياً، فنهج نهجاً لا مركزياً في الحكم، وأعطى الولاة مزيداً من السلطة^(٨٤).

وأشار الكبيسي أنه حدث تطور في عهد المأمون إذ نقش على نقوده ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ بِنَصْرِ اللَّهِ﴾^(٨٥).

وبين الكبيسي القصد من هذا النقش هو الاعتزاز والتفاخر بالنصر الذي أحرزته جيوش المأمون على أخيه الأمين، وهنا نوه الكبيسي بأن الأحداث السياسية والعسكرية كانت تعكس آثاراً واضحة على كل ما من شأنه أن يضيف الشرعية على المتغلب حتى لو تمكن من إزالة الخصم نهائياً من الوجود^(٨٦).

وأشار الكبيسي إلى أنه عندما أصبح الحسن بن عبد الله الحمдاني أمير الأمراء ولقب ناصر الدولة عام (٣٣٠هـ) صار معنياً بأمور النقود، وجرت بينه وبين الصيارفة بمدينة السلام

(٨١) الكبيسي، أسواق بغداد، ص ٢٣٠.

(٨٢) الكبيسي، أصول النظام النقدي، ص ٣٣.

(٨٣) المقرئ، إغاثة الأمة، ص ١٣٣.

(٨٤) الكبيسي، أصول النظام النقدي، ص ٣٣؛ أسواق بغداد، ص ٢٣١.

(٨٥) سورة الروم: الآيتان ٤-٥.

(٨٦) الكبيسي، أسواق بغداد، ص ٢٣٥.

خطوب كثيرة، في عيار الدنانير، حتى عمل عياراً كعيار السندي ابن شاهك، "وزاد في سكة الدنانير عند ذكره محمد رسول الله (ﷺ)"^(٨٧).

وأشار الكبيسي إلى هذا النص بأن كثيراً من المؤرخين قد توهم في كلمة الزيادة التي وردت في هذا النص إنما تعني زيادة في وزن الدينار، والحقيقة أن الزيادة هي عبارة (ﷺ)، ثم إن الزيادة جاءت في السكة وليس في الوزن^(٨٨).

وأوضح أيضاً في هذا النص أن الصيارفة بمدينة السلام كانوا يتلاعبون في وزن الدينار، وقد عمل الحسن بن عبد الله على تثبيت الوزن ليس إلا، وهو في هذه الحالة لم يأت بوزن جديد للدينار العباسي الذي كان متداولاً في زمانه، وإنما صنع عياراً كالسندي أو مضارباً له^(٨٩).

وأشار الكبيسي إلى أن السلاجقة والبويهيون وضعوا ألقابهم وكناهم على الدنانير والدرهم، ولاحظ الكبيسي أن هؤلاء على الرغم مما بلغوه من مكانة، في مركز الخلافة، وفي الجزء الشرقي منها، كانوا يشعرون بالأهمية الكبرى التي تأتيهم من جراء وجود ألقابهم وكناهم على الدنانير والدرهم^(٩٠).

وأشار أيضاً إلى أنهم توهموا أن ذلك قد يسبغ على مركزهم شيئاً من الشرعية التي كانوا في أمس الحاجة إليها، فإنهم ما لبثوا أن حذفوا اسم ولقب وكنية ولي عهد الخليفة ليحل مكانه الحاكم البويهي^(٩١).

وأبان الحكم البويهي (٣٣٤ - ٤٤٧ هـ) شاع ضمان دور ضرب النقد، غير أن الضامين كانوا تحت الرقابة الحكومية، ولم تتوان الدولة عن توجيه أشد العقوبات لمن يقدم على التلاعب بالنقود أو تزيفها^(٩٢).

(٨٧) الكبيسي، أسواق بغداد، ص ٢٣٧. وينظر: الباشا، حسن، الفنون الإسلامية والوظائف عن الآثار العربية، القاهرة، دار النهضة، ١٩٦٥ م، ج ١، ص ١٨٩.

(٨٨) الكبيسي، أسواق بغداد، ص ٢٣٩.

(٨٩) المرجع نفسه، ص ٢٤٠.

(٩٠) الكبيسي، أصول النظام النقدي، ص ٣٧.

(٩١) المرجع نفسه، ص ٣٧.

(٩٢) الكبيسي، أصول النظام النقدي، ص ٤٢.

وبين الكبيسي أنه جرت دراسات على النقود العربية الإسلامية، فأظهرت أن الدراهم المضروبة في دور الضرب الحكومية في المدة (٨٥ - ١٢٤هـ) تراوحت نسبة نقاوة المعدن الثمين فيها ما بين (٩١,٨٤ - ٩٨,٣٦%)، وفي العصر العباسي وصلت نسبة النقاوة عام (١٨٨هـ) إلى ٩٩,٢٤%، في حين أجريت دراسة على قطعة نقدية ذهبية ضربت في العصر العباسي في حقب مختلفة امتدت من عام (١٣٢هـ) حتى النصف الأول من القرن الرابع الهجري، فاستدلت هذه الدراسة على أن كثيراً من الدنانير العباسية وصل عيارها من الذهب إلى ٩٦%، وأن ديناراً آخر ضرب في سامراء عام (٢٢٦هـ) وصلت نسبة النقاوة فيه إلى ٩٨%، وهكذا حافظت الدولة الإسلامية على سلامة نقدها، فمنعت الغش، والزيف فيه، وتشير الروايات التاريخية إلى أن الخلفاء كانوا يعاقبون بشدة من يقوم بقطع النقود، أو تزيفها^(٩٣)، وأن الخليفة عمر بن عبد العزيز أتي برجل يضرب على غير سكة السلطان، فعاقبه وسجنه وأخذ حديده فطرحه في النار^(٩٤).

وكذلك فعل الخليفة عبد الملك بن مروان إذ أخذ رجالاً يضرب على غير سكة المسلمين، فأراد قطع يده، ثم ترك ذلك وعاقبه^(٩٥).

وبين الكبيسي رؤيته في خلاصة النظام النقدي في الدولة العربية الإسلامية، بأن الانتصارات العسكرية الحاسمة، والتطور الإداري الكبير، والنشاط الاقتصادي والمالي المتزايد الذي شهدته الدولة الإسلامية، أملت على المسؤولين إدارتها لبروز ظرف جديد دفعهم إلى متطلبات هذا التطور وبخاصة الأمور الاقتصادية.

ونوه بأن الخليفة عبد الملك بن مروان قد تلمس النضج الذي وصلت إليه مؤسسات الدولة، فأراد أن يحقق لها استقلالاً اقتصادياً ومالياً كاملاً^(٩٦).

وأشار أيضاً إلى أنه في الوقت نفسه، قد وُجد عيار النقود، وحل مشكلة فقهية، كانت تخلق إشكالات متعددة، وقد تضاربت فيها الاجتهادات الفردية، نتيجة تعدد ضرب النقود وغشها وتزيفها واختلاف عيارها^(٩٧).

(٩٣) الكبيسي، أصول النظام النقدي، ص ٤٢.

(٩٤) البلاذري، فتوح البلدان، ص ٥٣.

(٩٥) المصدر نفسه، ص ٥٣.

(٩٦) الكبيسي، البعد القومي لعملية تعريب النقود، ص ٧٨.

(٩٧) المرجع نفسه، ص ٧٩.

وبين الكبيسي أن الخليفة عبد الملك بن مروان بهذا الإجراء في تعريب النقود الخاصة بالدولة العربية، فتح آفاقاً اقتصادية وسياسية جديدة أمام الدولة، ووضع أمامها مسؤوليات وتحديات جديدة في عملية سك النقود، فشملت الاقتصاد القومي، وقطع المعاملات الخارجية بوجه خاص، نظراً للدور المركزي الذي تؤديه عملية إصدار عملة خاصة في تحقيق المطامح الاقتصادية الناجزة، وإظهار الكرامة القومية للأمة^(٩٨).

وبين الكبيسي كذلك أن إدراكنا لحقيقة خطوة عبد الملك وأبعادها، يزيدنا عمقاً وثراءً، من أجل أن تهضم الإحالات المبدعة للإنسان العربي، وتزيد من قدرتنا على الرؤية، وبالتالي تزداد عمقاً في وجودنا الحضاري العربي، ذلك أن هذا الإنجاز الكبير جدير بالإعجاب، ولا سيما في أثناء الظروف الزمانية التي انبثقت عنها في إدراكنا^(٩٩).

وأوضح الكبيسي رؤيته في العهد العباسي بأن الدرهم والدينار هما النقود الأساسيان اللذان بهما يجري التبادل والتعامل والتقدير في الأسواق، وكان الخلفاء العباسيون الأوائل قد أنقصوا وزن الدرهم حبتين ونقشوا آيات جديدة على الدينار والدرهم إشارة إلى حق العباسيين في الخلافة وقربانهم من الرسول (ﷺ)، كما وضعوا أسماءهم على الدينار والدرهم المتداولين في الأسواق، وضربوا نقوداً ذات وزن كبير سميت بنقود الصلوات^(١٠٠).

وكذلك ذكر أيضاً أنه جرى تحويل الدراهم إلى دنانير وبالعكس على حسب سعر الصرف السائد في السوق الذي تحدده المؤثرات التجارية من دون تدخل الدولة، كما جرى أيضاً التعامل في أسواق بغداد بالنقود التي ضربت في أقاليم الدولة العباسية^(١٠١).

وأوضح الكبيسي أيضاً أن النقود أداة لا يمكن الاستغناء عنها، ولا سيما في حال قيام الدولة المتحضرة على الرغم من المخاطر الكثيرة التي تصاحب عدم تأدية الدولة لمهامها بشكل صحيح^(١٠٢).

ويشير الباحث إلى أن للمؤرخين والباحثين المحدثين رأي في النظام النقدي وتعريبه في الدولة الإسلامية، فيرى الدوري أن تعريب النقود جزء من سياسة تعريب إدارة الدولة، وخطوة

^(٩٨) الكبيسي، أصول النظام النقدي، ص ٢٣.

^(٩٩) الكبيسي، البعد القومي لعملية تعريب النقود، ص ٧٩.

^(١٠٠) الكبيسي، أسواق بغداد، ص ٣٨٢.

^(١٠١) المرجع نفسه، ص ٣٨٢.

^(١٠٢) الكبيسي، أصول النظام النقدي، ص ٥.

لسيادتها الكاملة، وأن التطورات الاقتصادية والسياسية كانت لها علاقة بموضوع تعريب النقود وجبايتها^(١٠٣)، وأن الإجراءات التي اتخذتها الدولة الأموية، وخاصة في عهد الخليفة عبد الملك بن مروان في عملية تعريب النقود وإصلاحه أثر كبير في استقلال الدولة الإسلامية اقتصادياً، وأصبحت العملة العربية المتمثلة بالدينار والدرهم قيمتها بين الدولة المعاصرة في الشرق والغرب^(١٠٤).

الخاتمة

١. الكبيسي مؤرخ كبير من مؤرخي العصر الحديث قد نجح في تأليف العديد من الكتب والبحوث الاقتصادية والتاريخية ووضع نفسه في الصف الأول من مؤرخي عصرنا وخاصة في الجانب الاقتصادي.
٢. يرى الكبيسي أن تعريب النقود هو جزء من سياسة تعريب إدارة الدولة وخطوة لتحقيق سيادتها الكاملة، وأن الدوافع السياسية والدينية والبواعث القومية كانت لها علاقة بموضوع تعريب النقود، وأن الإجراءات التي اتخذتها الدولة الأموية في عملية تعريب النقود وإصلاحها كان له أثر كبير في استقلال الدولة الإسلامية اقتصادياً.

(١٠٣) الدوري، عبد العزيز، تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري، ط ٣، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٩م)، ص ٣٢.

(١٠٤) الدوري، عبد العزيز، أوراق في التاريخ والحضارة أوراق في الفكر والثقافة، ط ٢، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٩م)، ص ١٨.

المصادر والمراجع

أولاً: المصادر:

- البلاذري، أحمد بن يحيى بن جابر بن داود (ت ٢٧٩هـ / ٨٩٢م).
- ١. فتوح البلدان، ط ١، (بيروت، دار ومكتبة الهلال، ١٩٨٨م).
- البيهقي، إبراهيم بن محمد (ت ٣٢٠هـ / ٩٣٢م).
- ٢. المحاسن والمساوي، تح: محمد بدر الدين النعساني، (مصر، مطبعة السعادة، ١٩٠٦م).
- الجهشياري، أبو عبد الله محمد بن عبدوس (ت ٣٣١هـ / ٩٤٣م).
- ٣. كتاب الوزراء والكتاب، تح: مصطفى السقا وآخرين، ط ١، (مصر، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ١٩٣٨م).
- الحكيم، أبو الحسن علي بن يوسف (ت بعد ٧٤٩هـ / ١٣٤٨م).
- ٤. الدوحة المشتبكة في ضوابط السكة، تح: حسين مؤنس، (مريد، مطبعة معهد الدراسات الإسلامية، ١٩٥٨م).
- ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد بن خلدون الحضرمي (ت ٨٠٨هـ / ١٤٠٥م).
- ٥. المقدمة، تحق: بشار عواد معروف، ط ١، (بيروت، دار الغرب الإسلامي، ٢٠٠٢م).
- الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير (ت ٣١٠هـ / ٩٢٢م).

٦. تاريخ الرسل والملوك، ط١، (بيروت، دار التراث، ١٩٦٧م).
- الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري (ت ٤٥٠هـ / ١٠٥٨م).
٧. الأحكام السلطانية والولايات الدينية، تح: أحمد جاد، (القاهرة، دار الحديث، بلا تاريخ).
- المقرئ، تقي الدين أبو العباس أحمد بن علي (ت ٨٤٥هـ / ١٤٤١م).
٨. إغاثة الأمة بكشف الغمة، ط٢، (القاهرة، لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٥٧م).
٩. رسائل المقرئ، ط١، (القاهرة، دار الحديث، ١٩٩٩م).

ثانيًا: المراجع:

- الباشا، حسن.
- ١٠. الفنون الإسلامية والوظائف عن الآثار العربية، (القاهرة، دار النهضة، ١٩٦٥م).
- البرازي، محمد محسن.
- ١١. حول الفقه الإسلامي والفقه الروماني، مجلة الرسالة/العدد ١٠٨، لسنة ١٩٣٥م.
- حسين، طاهر راغب.
- ١٢. النقود الإسلامية الأولى، ط١، (بلا دار ومكان، ١٩٨٤م).
- الخطيب، مصطفى عبد الكريم.
- ١٣. معجم المصطلحات والألقاب التاريخية، ط١ (بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٩٦م).
- الدوري، عبد العزيز.
- ١٤. أوراق في التاريخ والحضارة أوراق في الفكر والثقافة، ط٢، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٩م).
- ١٥. تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري، ط٣، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٩م).
- الرئيس، محمد ضياء الدين.
- ١٦. الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية، ط٣، (مصر، دار المعارف، ١٩٦٩م).
- الكبيسي، حمدان عبد المجيد،
- ١٧. أسواق بغداد حتى نهاية العصر البويهي (١٤٥-٣٣٤هـ / ٧٦٣-٩٤٥م)، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٧٧م.
- ١٨. أصول النظام النقدي في الدولة العربية الإسلامية، ط١ (بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٨٨م).

١٩. البعد القومي لعملية تعريب النقود في الدولة العربية الإسلامية، بحث مستل من مجلة آداب المستنصرية، العدد الخامس، (١٤٠٠هـ/١٩٨٠م).
٢٠. الجوانب الاقتصادية في كتاب معجم البلدان، (بغداد، المجمع العلمي العراقي ٢٠١٣م).
٢١. دراسات في تاريخ الاقتصاد العربي الإسلامي، (بغداد، مطبعة التعليم العالي، ١٩٨٨م).
٢٢. في الفكر الاقتصادي الإسلامي حقائق وآفاق ومعالجات، مطبعة ديوان الوقف السني - بغداد، ط ١ (١٤٣٥هـ / ٢٠١٤م).
- النقشبندی، ناصر السيد محمود.
٢٣. الدينار الإسلامي في المتحف العراقي، (بغداد، مطبعة بغداد، ١٩٥٣م).
٢٤. استعمالات الارض التجارية في مدينة بغداد ومشكلاتها ، حيدر حميد محسن، (بغداد، كلية التربية، ابن الرشد ، مجلة الاستاذ، مجلد (٦١) ، العدد (٤) ، الملحق (١) ٢٠٢٢ م
٢٥. الاصلاح الاقتصادي عند الشيخ صالح الطائي في كتابه معالم الايمان في تفسير القرآن ، هبه فاروق غضبان السوداني ، (بغداد ، جامعة بغداد ، كلية التربية ، ابن الرشد، مجلة الاستاذ، مجلد (٦١) ، العدد (٤) ، الملحق (١) ٢٠٢٢ م
٢٦. حوادث الحياة الضاغطة وعلاقتها بالقلق الاقتصادي الشخصي لدى العاطلين عن العمل ، وليد عبدالمنعم خفي المالكى ، (جامعة بغداد ، كلية التربية، ابن الرشد، مجلة الاستاذ للعلوم الانسانية ، مجلد ٦١ ، العدد (٤) ، الملحق (١) ، ٢٠٢٢ م
٢٧. الصناعات والحرف والمهن في مدينة استرabad ، هدير شعبان سدران ، (جامعة بغداد ، كلية التربية، ابن الرشد، مجلة الاستاذ للعلوم الانسانية ، مجلد ٦١ ، العدد (٤) ، الملحق (١) ، ٢٠٢٢ م

Sources and references

First - Sources

1. Al-Baladhuri, Ahmed bin Yahya bin Jaber bin Dawood (died . 279 AH / 892 AD).
- Futouh Al-Buldan, 1st Edition, (Beirut, Dar and Al-Hilal Library, 1988 AD).
•Al-Bayhaqi, Ibrahim bin Muhammad (died 320 AH / 932 AD) .
2. Advantages and Disadvantages, edited by: Muhammad Badr al-Din al-Naasani, (Egypt, Al-Saada Press, 1906 AD) .
•Al-Jahshiari, Abu Abdullah Muhammad bin Abdous (d. 331 AH / 943 AD).
- 3.The Book of Ministers and the writers edited by: Mustafa Al-Sakka and others, 1st edition, (Egypt, Mustafa Al-Babi Al-Halabi Press and Sons, 1938 AD)
•Al-Hakim, Abu al-Hasan Ali Bani Wasif (died 749 AH / 1348 CE.)
- 4.Doha al-Mushtabika Fi Dhawabit al-Sika edited by: Hussein Munis, (Madrid, Institute of Islamic Studies Press, 1958 AD)
•Ibn Khaldun, Abd al-Rahman bin Muhammad bin Khaldun al-Hadrami (died 808 AH / 1405 AD) .
5. Al-Muqaddimah, edited by: Bashar Awad Maarouf, 1st edition, (Beirut, Dar Al-Gharb Al-Islami, 2002 AD) .
•Al-Tabari, Abu Jaafar Muhammad bin Jarir (died 310 AH / 922 AD).
6. History of the Messengers and Kings, 1st Edition, (Beirut, Dar Al-Turath, 1967 AD) .
•Al-Mawardi, Abu al-Hasan Ali bin Muhammad bin Habib al-Basri (d. 450 AH / 1058 AD).
7. Al-Ahkam Al-Sultaniyyah Wa Wilayat al-Dinyah , edited by: Ahmed Gad (Cairo, Dar Al-Hadith, no history.)
•Al-Maqrizi, Taqi al-Din Abu al-Abbas Ahmed bin Ali (d. 845 AH / 1441 CE.)
8. Relief of the nation by revealing the grief, 2nd edition, (Cairo, Committee for Authoring, Translation and Publishing, 1957 AD)
9. The Letters of Al-Maqrizi, 1st Edition, (Cairo, Dar Al-Hadith, 1999 AD).

Second: References:

Al-Basha, Hassan.

10. Islamic Arts and Jobs on Arab Antiquities, (Cairo, Dar Al-Nahda, 1965 AD).
•Al-Barazi, Muhammad Mohsen.
11. On Islamic jurisprudence and Roman jurisprudence, Al-Risala Magazine / Issue 108, for the year 1935 AD.
•Hussein, Taher Ragheb.
12. The First Islamic Money, 1st Edition, (Without a House and a Place, 1984 AD).
Al-Khatib, Mustafa Abdel-Karim.
13. Dictionary of Historical Terms and Titles, 1st edition (Beirut, Al-Risala Foundation, 1996 AD).
•Douri, Abdel Aziz.

14. Papers in History and Civilization, Papers in Thought and Culture, 2nd edition, (Beirut, Center for Arab Unity Studies, 2009.)
15. The Economic History of Iraq in the Fourth Century AH, 3rd edition, (Beirut, Center for Arab Unity Studies, 2009 AD.)
•Al-Rayes, Muhammad Diaa Al-Din.
16. The tax and financial systems of the Islamic state, 3rd edition, (Egypt, Dar Al-Maarif, 1969 AD.)
•Al-Kubaisi, Hamdan Abdel-Majid,
17. The Markets of Baghdad Until the End of the Buyid Era (145-334 AH / 763-945 AD), a published doctoral thesis, Faculty of Arts, Cairo University, 1977 AD.
18. Origins of the Monetary System in the Arab Islamic State, 1st edition (Baghdad, Dar Al-Affan Al-Thaqafia General, 1988 AD.)
19. The national dimension of the process of Arabizing money in the Arab Islamic state, a research extracted from Al-Mustansiriya Journal of Etiquette, Fifth Issue, (1400 AH / 1980 AD)
20. Economic aspects in the book "Dictionary of Countries", (Baghdad, the Iraqi Scientific Assembly 2013 AD).
21. Studies in the History of the Arab Islamic Economy, (Baghdad, Higher Education Press, 1988 AD).
22. In Islamic Economic Thought, Facts, Horizons, and Treatments, Diwan Al-Sunni Endowment Press - Baghdad, 1st edition (1435 AH / 2014 AD).
•Al-Naqshbandi, Nasser Al-Sayed Mahmoud.
23. The Islamic Dinar in the Iraqi Museum, (Baghdad, Baghdad Press, 1953 AD).
24. The Uses of Commercial land in Baghdad and its problems , hayder Hameed Mohsin , college of education , Ibn Rushd , al-Ustath magazine , volume 61 - No. 4 , appendix (1) for the year 2022.
25. Uses of Commercial Land in the City of Baghdad and Its Problems, Haider Hamid Mohsen, (Baghdad, College of Education, Ibn Al-Rushd, Al-Ustad Magazine, Volume (61), Issue (4), Appendix (1) 2022 AD
25. The economic reform of Sheikh Salih al-Ta'i in his book Milestones of Faith in the Interpretation of the Qur'an, Hiba Farouk Ghadban al-Sudani, (Baghdad, University of Baghdad, College of Education, Ibn al-Rushd, Al-Ustadh Magazine, Vol. (61), No. (4), Appendix 1) 2022 AD
26. Stressful life events and their relationship to personal economic anxiety among the unemployed, Walid Abdel Moneim Khafi Al-Maliki, (University of Baghdad, College of Education, Ibn Al-Rushd, Al-Ustadh Journal for Human Sciences, Volume 61, Issue (4), Appendix (1), 2022 AD
27. Industries, Crafts and Professions in the City of Astrabad, Hadeer Shaaban Sadran, (University of Baghdad, College of Education, Ibn Al-Rushd, Al-Ustad Journal for Human Sciences, Volume 61, Issue (4), Appendix (1), 2022 AD